الأنباء
الخميس 23 يناير 2014

وافق مجلس الامة في جلسته التكميلية أمس في المداولتين الاولى والثانية على اقتراح بقانون بمنح الحاصل على قرض اسكاني «مواد بناء مدعومة تشمل جميع المستلزمات التي يحتاجها البناء بقيمة لا تتجاوز 30 الف دينار كويتي» علاوة على قرضه الأساسي البالغ 70 ألف دينار وأحال القانون الى الحكومة. ونص القانون على ان «يمنح الحاصل على قرض للبناء مواد بناء مدعومة تشمل جميع المستلزمات التي يحتاجها البناء بقيمة لا تجاوز ثلاثين الف دينار كويتي بالاضافة الى القرض ويصدر قرار من وزير التجارة يحدد فيه المواد التي يشملها الدعم وكمياتها». كما يقضي بتشكيل لجنة مشتركة من وزارة التجارة والصناعة وبنك التسليف والادخار «لفحص الطلبات المقدمة من الحاصلين على قروض بناء والذين باشروا البناء بالفعل قبل صدور هذا القانون وما زالوا في مراحله المختلفة ولم يصلهم التيار الكهربائي وذلك لتحديد احتياجاتهم من المواد المدعومة بما لا يجاوز ثلاثين الف دينار كويتي». ونصت المادة ايضا على ان «الحاصل على قرض لشراء سكن في حالة حاجته للترميم يخصص له رصيد من المواد المدعومة بقيمة لا تجاوز ثلاثين الف دينار كويتي وذلك بالاستثناء من شروط بنك التسليف والادخار» على ان «تعطى الافضلية للمنتج الوطني عند تحديد المواد المدعومة بنسبة لا تزيد على 5 ٪ من اسعار المواد المماثلة من المنتج الاجنبي»، وفيما يلي التفاصيل.

تابع الجلسة: سامح عبدالحفيظ ـ سلطان العبدان ـ بدر السهيل ـ خالد الجفيل

زيادة القرض الإسكاني 30ألف دينار.. منحة

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائبه مبارك الخرينج وحمد سيف ود.محمد الحويلة ود.خليل عبدالله على المنصة (متين غوزال)

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة التكميلية امس الأربعاء 22 الجاري الساعة التاسعة والنصف صباحا وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين بدون إذن او إخطار.

مرزوق الغانم: جلستنا اليوم هي امتداد لجلسة أمس الأول ويتلو الفقرة التالية:

● التقرير السادس للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراحين بقانون بتعديل الفقرة الثانية من المادة 28 من القانون رقم 47 في شأن الرعاية السكنية (القرض الإسكاني).

يوسف الزلزلة: هذا القانون كانت الناس تنتظره منذ فترة طويلة عندما نتكلم عن زيادة القرض الإسكاني تتعجب من كلام الناس بأن هذه الزيادة ستكلف الدولة والميزانية، بالرغم ان هذا قرض يعطى للمواطن ويسترد منه بعد فترة، والغلاء الفاحش الذي نتج عن عدم وجود جهة رقابية مثل إدارة حماية المستهلك من غلاء الأسعار الفاحش، والذي أصبح غير طبيعي.

وهذه الـ 100 ألف لن تكفي المواطن في بناء البيت، والقصد ليس اننا نريد الاستفادة من الفوائض الحكومية ونبعثرها يمنة ويسرة، لا، نحن نريد ان نساعد المواطن في بناء بيته، انظروا للمحاكم وما بها من قضايا بين الزوج وزوجته بسبب عدم وجود السكن.

الحكومة توزع اموال الدولة يمينا ويسارا، ومع المواطن بخيلة جدا، المواطن يعاني الأمرين من غلاء الأسعار، هذه قوانين مستحقة للمواطن الكويتي، ومع احترامي للجنة المالية الزيادة الـ 30 ألفا لم تكف اي شيء، يجب وضع سقف لأسعار السلع الإنشائية، وضعنا شرطا في القانون ان تقوم الجهات الرقابية بضبط أسعار السلع الإنشائية بحيث لا تزيد زيادة كبيرة على أسعار المنشأ.

ليست هناك جهات رقابية مفعلة تراقب الزيادة في الأسعار، يجب توفير المبلغ المناسب نقدا للمواطن نفسه حتى يستطيع شراء المواد التي يريدها وتناسبه، انتبهوا من مكر الحكومة التي تقدم أرقاما وبدائل عن زيادة القرض الإسكاني.

عبدالله التميمي: التوجه العام في الشارع الكويتي يرى ان يكون القرض الإسكاني 100 ألف نقدا جميعها وليست على صورة مواد مدعومة ونخشى من خلال هذه الزيادة ان تقفز اسعار المواد الإنشائية أضعاف ما هي عليه الآن، ونطالب بزيادة القرض الإسكاني الى 100 ألف دينار وهي لا تكفي الا بناء وحدة سكنية على مستوى ديلوكس، المواطن وقع بين تعذر الحكومة في زيادة القرض الإسكاني وجشع التجار.

عدم بناء الوحدة السكنية وتوفيرها له انعكاسات اجتماعية سلبية بين الزوج والزوجة وما يترتب عليها من مشاكل الطلاق وغيرها، مليارات كويتية تذهب هنا وهناك ونبخل على المواطن الكويتي، ولن نسكت على ذلك ولن نرضى ان يكون المواطن فريسة التجار، والحكومة تخاف من التجار ولا تخاف من المواطن الكويتي ولا الشعب، وزير التجارة مناط به مراقبة التجار وجشعهم في الأسعار.

صالح عاشور: معظم القوانين المتصلة برفع معيشة المواطن فيها تسويف وعدم حسم وتأخير من الجانب الحكومي فهذا الاقتراح مقدم من المجلس المبطل، 4 سنوات والنواب لا يستطيعون إقرار مثل هذه القوانين، خاصة في قضية الكويت الأولى وهي الإسكان، فلا يجوز ان تكون هذه القوانين يتم التسويف فيها لسنوات، في حين بعض الهبات يتم اتخاذ القرارات فيها أسرع من البرق.

الزيادة الـ 30 ألفا طبيعية لأن الـ 70 ألفا أقرت عندما كان سعر برميل البترول 60 دولارا، والآن أصبح 120 دولارا، فهذه الزيادة الطبيعية مستحقة وعندما نطالب بزيادة القرض الإسكاني كزيادة طبيعية للبترول وسعر الصرف، فبالتالي الفرق سيكون من جيب المواطن، البنوك سرطان تستحوذ علي رواتب المواطنين لمدة 40 سنة، هذا هو الواقع، لا نستطيع السيطرة على البنوك، حتى صندوق الأسرة الذي أقر في المجلس المبطل الثاني شوهوا صورته من خلال اللائحة التنفيذية له. واليوم عند القرض الإسكاني قالوا نجعل الـ 30 ألفا مواد مدعومة وهذا سيدخلنا في متاهة ليس لها أول أو آخر.

الأصل في الزيادة من 70 ألفا إلى 100 ألف ولن نرضى بغير ذلك، فالـ 100 ألف بالكاد تكفي لبناء بيت متواضع وأي شيء غير ذلك لن نرضى به، ويفترض أن نفس القرض يتساوى فيه الرجل والمرأة، المرأة التي فقدت زوجها لا ينبغي التمييز بينها وبين الرجل حتى تستطيع المرأة أن تكمل مشوارها.

● خليل الصالح: المواطن الكويتي تحت الـ 40 سنة ما عنده بيت، والمواطن غريب في وطنه، الزيادة مستحقة وواجبة لزيادة الأسعار وأسعار البترول سعر النفط زاد أكثر من 150٪ من 30 دولارا إلى 150 دولارا، لابد من أن نعطي المواطن حقه وهذا أدى حق للمواطن الكويتي.

● عبدالحميد دشتي: حق دستوري للأسرة أن يكون لها بيت، مبلغ القرض الزيادة لعل وعسى أن يعين المواطن على بناء بيته، المواطن يتمسك بأن يعيش عيشة كريمة في ظل تراخي الحكومة في مواجهة التجار، الحكومة تحاول أن تخوفنا وترهبنا، ونسمع عن سرقات الداو والزور والهدر هنا وهناك في القطاع النفطي وغير النفطي، والهبات للدولة الشقيقة وغير الشقيقة ونحن لا نعترض على ذلك إلا إذا تعارض ذلك مع حق المواطن.

هذه الزيادة متواضعة جدا ولسنا سعداء بهذه الزيادة التي لا تكفي لبناء وحدة سكنية، قوانين أخرى ذات صلة مثل قانون الإيجار ليضع حدا لهذا الارتفاع الجنوني للأسعار ثم التميز العنصري ومكافحته.

● سيف العازمي: القرض الإسكاني كفيل بحماية المواطن من جشع التجار وأتمنى من الحكومة الإسراع في تنفيذ هذا القانون أنا مع دعم المواد الإنشائية بـ 30 ألفا وأتمنى توزيع القسائم على المخطط وأتمنى التسيير مع المواطنين في أمورهم وأتمنى من وزير التجارة منع تصدير المواد الإنشائية ودعم المادة العازلة، وأتمنى الوقفة الصادقة من الحكومة.

● علي الراشد: قضية الإسكان هي تهم عددا كبيرا من المواطنين ومن أولوياته وأولويات المجلس والحكومة، لكن للأسف لا نجد إلا انشاء وكلاما مرسلا لا نجد مصداقية ولو كانت الحكومة جادة في حلها لكانت حلتها، الأراضي موجودة والأموال موجودة والقوانين موجودة، ففي النفس شيء.

القرض الإسكاني قدمناه منذ عام 2008 ولكن من مجلس إلى مجلس ومن حل إلى حل ومن إبطال إلى إبطال لم ير النور، فلا توجد رقابة من الدولة لضبط الأسعار ولا توجد جدية من الحكومة في رقابة الأسعار، حتى الـ 100 ألف لا تكفي لكن على الأقل تساعد المواطن، الأراضي في ارتفاع مخيف، وأسعار المواد في ارتفاع، رئيس الوزراء قال لسمو الأمير نتعهد لك يا صاحب السمو ما نقر القوانين ذات الكلفة المالية، هذا أمر غريب، كل وزير جديد يغير رؤية الوزير السابق فسمو الرئيس لابد أن يعي بأننا في سباق مع الزمن، سباق التتابع حكومتنا تمشي بمنهج «عودة للمربع الأول»، لذلك أصبحنا في حاجة ماسة لرؤية وخطة حتى نسير في الطريق الصحيح، فالنظريات الاكتوارية لا تطبق إلا على المواطن لكن المناقصات البلدية والهبات الخارجية «يا حلوها على قلوبهم» إذا كنا جادين فيجب أن تكون لنا وقفة جادة حتى لا تسير هذه الأمور مرور الكرام.

حققوا التنمية وفعّلوا الرقابة حتى لا نجد مواطنا يشتكي، اقتراح اللجنة بدعم المواد الإنشائية بـ 30 ألفا هذا مقترح تنفيع فعلي وزارة التجارة مراقبة الأسعار، ولذلك علينا رفض تقرير اللجنة ونصر على دفع الـ 100 ألف نقدا للمواطن.

هذا الاقتراح الذي اقترحته اللجنة يخدم تجارا، فالآن نثق في وزير التجارة عبدالمحسن المدعج لكن من يضمن بقاءه فالرئيس جابر المبارك قال لنا انتظروا حكم المحكمة الدستورية وسآتي لكم بحكومة جديدة وبعد الحكم قال انتظروا الصيف وسآتي لكم بحكومة جديدة فكل 6 أشهر حكومة، لا تكونوا أوصياء على المواطنين في موضوع دعم مواد البناء، لا نثق في استقرار الحكومة والأهداف والتنفيع.

● حسين القويعان: مدرجات القاعة العلوية فارغة لأن الشعب أصبح لا يثق في المجلس ويعلم كيفية تعامل الحكومة مع مثل هذه القوانين، والمواطن يعرف كم من المليارات ذهبت إلى الدول الخارجية، هذه الحكومة هي نفسها في شهر 3 /2013 وافقت على زيادة القرض الإسكاني وبدل الإيجار هي نفسها التي تتكلم الآن عن العجز الاكتواري والعجز في الميزانية وأي أعذار للحكومة في هذا الأمر مرفوضة، الحكومة لم تتورع في توزيع الهبات، نحن نطالب بأمور مستحقة للمواطن، لأن التجار لا ينتظرون الزيادة حتى يقرها المجلس بل يقرونها قبل أن يقرها المجلس.

وصلنا الى مرحلة اليأس والإحباط، هذه الزيادة اختبار لجدية الحكومة في التعامل مع المجلس.

● أحمد مطيع: دعم المواد الإنشائية مسؤولية وزارة التجارة حتى لا يكون هناك تلاعب أو ضرر على المواطن في ارتفاع الأسعار، هناك الـ 30 ألفا لتوزيعها كقرض ترميم فيجب النظر فيه من ناحية القسط ليكون 60 دينارا والمواطن يدفع 10٪ وبالتالي يكون المواطن عليه قسطان.

وأؤيد ان يكون هناك دعم كامل للمواطن بأن يأخذ المواطن الـ 30 ألفا ويشتري هو حاجته من المواد، ونطالب بأن يأخذ المواطن الـ 100 ألف نقدا وأيضا 30 ألفا مواد مدعومة، واجتهاد اللجنة جانبه الصواب.

● سعدون حماد: أعضاء اللجنة المالية تدارسوا مقترحي ووضعوا الـ 30 ألفا مواد إنشائية مدعومة، ولكن نطالب بأن يُسمح للمواطن ان يختار المواد الانشائية، الاجمالي للشعب الكويتي اقتراضهم 6 مليارات بينما المديونيات الصعبة قيمتها 6 مليارات

التميمي: الحكومة تخاف من التجار ولا تخاف من الشعب

الهدية: مفترض أن تكون الـ 30 ألفاً منحة وليست قرضاً يُسترد من المواطن

الطريجي: الحكومة تعجز عن مواجهة زيادة أسعار الجمعيات التعاونية فكيف تواجه التجار المتنفذين؟!

عيسى الكندري وهند الصبيح أثناء الجلسة

يعقوب الصانع

سيف العازمي وماضي الهاجري ود.محمد الحويلة أثناء الجلسة

محمد الهدية

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلتي
الخميس والعباد الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

محمد علي الخميس

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

الأنباء
الخميس 23 يناير 2014

د.عبدالله الطريجي

ماضي الهاجري

سعود الحريجي

خليل الصالح

الشايع: طلبنا من الحكومة زيادة مساحة البناء من 600 إلى 750 متراً

عاشور: زيادة الـ 30 ألف دينار طبيعية نظراً لزيادة سعر برميل النفط

د. خليل عبدالله

مرزوق الغانم متوسطا فيصل الكندري ومحمد الجبري وفيصل الشايع ود.عبدالحميد دشتي وجمال العمر

الشيخ محمد العبدالله ود.علي العمير وياسر أبل

يستفيد منها 90 مواطنا.

نطالب بإقرار القانون كما هو الآن ومن ثم نعدل عليه، ونطالب بأن يشمل القرض المرأة الكويتية من 70 الى 100 ألف، لذلك يجب إنصافها بأن تأخذ قرضها بالكامل. القضية الاسكانية حلها سهل فدولة البحرين وفي قرار واحد وقعت عقدا مع شركة صينية بإنشاء 40 ألف وحدة سكنية، فالمفترض ان وزير الإسكان الحالي عنده 36 ألف وحدة سكنية جاهزة للتوزيع متى ستقوم بتوزيعها؟ بهذا القرض نكون أعطينا المواطن فرصة لبناء بيته نساعده بشيء.

● ماضي الهاجري: هناك أكثر من رأي في الشارع فهناك من يريد الـ 100 ألف كاملة وهناك من يريد الـ 70 والـ 30 ألفا دعم مواد إنشائية نحن في دولة غنية فلماذا لا يُعطى المواطن الـ 100 ألف وتتم زيادة الدعم، لا نريد ان يتعطل هذا القانون ويتم تأجيله، وأرجو ضبط الأسعار، الـ 100 ألف من الأساس لا تشتري بيتا.

● سعود الحريجي: من المؤسف جدا ان نحسب ألف حساب للتاجر الجشع عند إقرار أي قانون وكأننا نتكلم عن فئة خارج حدود الدولة والقانون، لابد من سن قوانين لإجبار الحكومة على حماية المواطن.

طموح المواطن ان يجد بيتا يستره، فلابد ان يخرج هذا القانون في حلة بألا يكون المواطن تحت رحمة المسؤولين.

● عبدالصمد: سؤال الى المقرر هل الـ 30 ألفا سترد من المواطن في أقساط أو ستكون له وتكون له على هيئة دعم؟

● محمد الجبري: طن الحديد سعره بالسوق 195 دينارا، الدولة تدعمه بـ 75 دينارا، يعني المواطن سيدفع 75 فقط.

● عبدالحميد دشتي: إذا كانت الدولة تبي تعطي المواطن الكويتي دعما 30 ألفا فكثر خيرها فلنتأكد إذا كان الدعم 30 ألفا مستردة أم لا؟

● يوسف الزلزلة: إذا بالفعل كلام المقرر صحيحا إذن الـ 30 ألفا بلاش للمواطن لكن خل يقوم وزير الإسكان والتجارة يقولوا هذا الكلام.

● عبدالمحسن المدعج: كنت أرتأي الرد حتى يدلي النواب بدلوهم لكن الأخ يوسف دفعني دفعا للرد أفضل ان أعلق على كل ملاحظات النواب في آخر الحديث.

● حسين القويعان: د.يوسف صادر حق النواب والمجلس والـ 30 ألفا مرتجعة ومستردة وتأخذ الرسوم والقرض الإسكاني 100 ألف على ظهر المواطن.

● عبدالمحسن المدعج: أنا قلت اني أريد ان استمع لكل وجهات النظر واعلق في نهاية الحديث.

● نبيل الفضل: هناك عدم وضوح، لأن قضية الدعم أخطر على الميزانية من القرض، الكل يريد أن يساعد الشعب، ولكن أخطر طريقة هي زيادة المال وزيادة الرواتب وزيادة المكافآت والعلاوات وهذا يسبب التضخم. تعالوا نشكل هيئة لحماية المستهلك ونحدد الرواتب ونحدد الزيارات هذا مو كرم، هذه إساءة للمواطن لأن كل شيء قاعد يزيد والأراضي ارتفعت، التاجر أكثر واحد يريد السيولة، تعالوا نحدد طريقة للتحكم في الاسعار من فيكم يضمن أن الاسعار لا تزيد، تعالوا نأت بحلول واقعية.

الحل لا في الدعم ولا في الزيادة، بل في الحلول العملية في المحافظة على الأسعار، ولكن زيادة الفلوس هذه جريمة، لكن شوفوا الجريمة التي حدثت في النفط فموظف النفط يأخذ 5 أضعاف الموظف العادي وبمبررات واهية موظفو النفط يهددون بالإضراب وصعاليك النقابات، أنتم تبلون البلد بهذه الزيادات والكوادر وأنتم تشتغلون لحماية ومصلحة التجار، فأنتم تتعاملون بسفه مع المال العام شوفونا حلول واقعية.

● علي العمير: أحيي أخوي بوبراك ونشاركه الاهتمام بالحفاظ على المال العام ومجلس إدارة البترول قبل أن أتولى المنصب بمراجعة القرارات، ونحن في تواصل مع مجلس الادارة والنقابات والأمور تسير نحو الحلول المناسبة دون إفراط أو تفريط، يبقى أن هناك كلمات مساس بالموظفين بالقطاع النفطي وأنا مسؤول لإيجاد طريقة تحفظ الكرامة لموظفي النفط قد تحفظ كرامتهم كعلاوات تشجيعية وأرجو شطب بعض الكلمات.

● نبيل الفضل: أوافق على شطب الكلام وأرجو أن يوقف تهديد النقابات وما حدث جريمة عشان أرضي نواب فقط، الواقع به مشكلة يا ترفعون الكل يا تنزلون النفط.

● عدنان عبدالصمد: د.علي العمير عنده فكرة جيدة وإذا كان هناك اتفاق على أن يكون 30 ألفا دعم «بلاش» فهذا أفضل للمواطن.

● عبدالله التميمي: الدينار الكويتي سيضعف بمباركة الحكومة والهبات والصفقات المليارية.

● يعقوب الصانع: مستعد للرد على تساؤل الأخ عدنان عبدالصمد عما إذا كانت الـ 30 ألفا منحة أم دعم مواد إنشائية، فكانت قيمة المواد المدعومة في السابق 10632 بمعنى ان المواد المدعومة نعم منحة لكن بقيمة

الهاشم: ماذا فعلت الحكومة لتطوير بنك الائتمان الكويتي؟

الصالح: الزيادة مستحقة لزيادة الأسعار والبترول

صالح عاشور

علي الراشد

عدنان عبدالصمد

سعد الحريص ود.عبدالكريم الكندري

د.يوسف الزلزلة

كامل العوضي ود.محمد الحويلة

الأنباء
الخميس 23 يناير 2014

مبارك الحريص ود.عبدالحميد دشتي

نبيل الفضل

محمد الجبري وعبدالله العدواني

روضان الروضان

العدساني: بناء مدن إسكانية جديدة حل جيد للقضاء على الأزمة الإسكانية

الزلزلة: الحكومة توزع أموال الدولة يميناً ويساراً وبخيلة على مواطنيها

فيصل الشايع

سعد الخنفور

عسكر العنزي

الشيخ محمد العبدالله وصالح عاشور

20 ألفا نحن كمؤسسة تشريعية نساهم في هذا الهدر الحكومي، لكن وزارة الكهرباء عندها 600 مليون دينار كويتي والوزير يحاول تحصيل الديون، ديون وزارة المالية والمواصلات أين تحصيل الرسوم على الأوفست، وقيمتها 6٪ والضرائب على الشركات الاجنبية ولو جمعنا هذه المبالغ لوصلنا الى مليارات الدنانير، الدولة عاجزة عن تحصيل ديونها ولا يجب أن يكون الدعم محصورا في شركات معينة وإنما يفتح الباب لكافة أنواع لمستلزمات من ألومنيوم وزجاج وغيرها.

ويجب أن الشركات التي تدخل في هذا المجال، يجب أن تتعهد بعدم زيادة الأسعار.

● نبيل الفضل: لو راجع أي مستشار اقتصادي فسيعرف أن المناقصات لن تخلق التضخم.

● عبدالكريم الكندري: الكل يطلب نقطة نظام وفق المادة 83 وهي في غير موضعها هنا.

● جمال العمر: هل يعقل أن نتحدث عن قانون يكلف البلد 6 مليارات والحكومة غير موجودة ووزير المالية غير موجود، إذا أنت بترد القانون يا وزير المالية تعال واشرح للشعب الكويتي يمكن تكون وجهة نظرك صحيحة، هذه الحكومة لا تعي حقيقة العمل الفني الموضوعي، الصناعات للمواد الأولية مجانية ووزارة التجارة تطلعهم تراخيص تصدير بأرخص الأسعار وتزودهم على المواطن.

● مبارك الحريص: سألت المقرر في صباح اليوم قبل الجلسة هل القرض منحة أم زيادة على قرض الإسكان وأجابني بأنها زيادة على القرض الإسكاني اذا هي قرض فلماذا تحدد بدعم معين، يجب أن تكون هي زيادة، وأنا أتساءل لماذا القرض الإسكاني منذ 20 سنة لم يزد والأسعار ارتفعت أكثر من الضعف وحتى لو أعطينا المواطن 100 ألف كاملة لم نوف المواطن حقه، أنا شخصيا شريت أرضي بـ 90 ألف دينار واليوم تقدر بـ 450 ألف دينار.

وأعتقد أن القرض الإسكاني هو الأوجب زيادة في هذا الوقت، وأثني على خطوة النواب بترك الخيار للمواطن أن يأخذ القرض أو الدعم خصوصا أنها قروض تسترجعها الدولة ونحن في بلد رأسمالي حر المواطن حر في اختيار ما يريد.

● صفاء الهاشم: المادة 20 من الدستور تقول الاقتصاد الوطني قوام الدولة ولو قارنا المواطن الكويتي مع مواطن من جيبوتي لرأينا الكويتي أفضل ولكن لو قارنا مع دول الخليج لرأيناهم أفضل، وهناك كلفة وشحم زايد في الدولة، والحكومة مسؤولة عن هذا، هناك مواد غذائية مدعومة تباع بالخفجي وفي حال دعم مواد البناء هل سنراها تباع أيضا، وتطبيق في القانون يضبط الأسعار وخل يطلع وزير رابط حبة الشجاعة ويقول فكينا التشابك بين مؤسسات الدولة لحماية المستهلك وتكنولوجيا استخراج النفط تطورت ونستطيع بناء وحدات سكنية فوق أراض نفطية والحكومة غيرت بنك التسليف إلى بنك الائتمان «واو» ماذا فعلت الحكومة لتطوير بنك الائتمان.

● علي العمير: لا شك اننا نشارك النواب الكثير من الهموم ونتفق عليها ودولتنا تظلم في المقارنات، خصوصا مع دول الخليج، وبين يدي دراسة صادرة في تاريخ 20/1 ان الكويت ارخص بلد في المعيشة وقطر تتصدر القائمة ثم الامارات ثم السعودية فالبحرين ثم عمان واخيرا الكويت، وعندما تعقد مقارنات يجب ان تعقد على شكل صحيح، ولا بد ان تنصف هذه البلاد ومن اقر القانون مجلس الامة.

● صفاء الهاشم: اثمن واقدر يا معالي الوزير دورك ولكن تدخل على غوغل وتقول الكويت ارخص ولكن ليش كنا ارخص لأن الكويت مو مركز مالي ولم نستطع ان نستقطب المراكز والشركات العالمية.

● علي العمير: وهكذا يتضح اننا الارخص، لكن هناك مسببات اخرى، ونحن دولة تحترم مواطنيها والدستور ونحن متفقون على ان الكويت الارخص.

● عبدالله الطريجي: اليوم ان وافقنا على هذا القرض كيف ستواجه الحكومة زيادة الاسعار؟ اليوم الحكومة لا تواجه اسعار الجمعيات، كيف ستواجه تجار كبار؟!، ومثلما هناك مواد غذائية فاسدة سنرى مواد بناء فاسدة، ونحن نتحدث ووزير التجارة لاه يوقع المعاملات وتعبنا من اختيارات المحسوبية، نحن بحاجة الى اختيار كفاءات، البحرين وقعت مع شركة صينية لبناء 40 الف وحدة سكنية خلال 3 سنوات، نتمنى فتح المجال للشركات العالمية.

● محمد الهدية: نشكر الاخوة في اللجنة، لكن للاسف لم يوضحوا ماهية الزيادة، هل هي قرض ام منحة، والبناء ليس اسمنتا وحديدا ويفترض ان يكون الدعم مفتوحا لجميع سلع البناء وليس الاسمنت والحديد فقط، حتى الاثاث وهو من مستلزمات بناء البيت، ويفترض ان الـ 70 الفا لا تدخل في هذه الحسبة، وان تكون 30 الفا خاصة بجميع مواد البناء من مواد وتكييف وصحية.. الى آخره، واعتقد ان الزيادة ان لم يصاحبها تشديد رقابة من الحكومة على الاسعار فستستمر الزيادات بلا توقف.

● فيصل الشايع: اجتماعنا مع وزارة التجارة زيادة كمية الدعم للمواد الحالية واضافة كمية جديدة 45 طن حديد و4 آلاف كيس اسمنت، لذلك طلبنا زيادة مساحة البناء من 600 الى 750 او 800 متر، وطلبنا ايضا ان الغالبية يستخدمون الخلط الجاهز ولا يستفيدون الا من 1200 كيس، لابد من تمديد المواد جميعها التي يحتاجها المواطن لبناء منزله، وهذه المواد دعم غير مرجوع اضافة الى 70 الفا.

● رياض العدساني: برفع بدل الايجار من 150 الى 250 دينارا يتضح ان الزيادة 26 مليونا، وبحسبة ان الزيادة 27 مليونا، والحكومة عندما ترفع بدل الايجار منطقيا سيزيد الايجارات، وخلال الاربع اشهر زاد 4000 طلب، وخلال 20 عاما سيكلف بدل الايجار 6 مليارات دينار، والمفترض بناء مدن اسكانية جديدة، والكويت واقفة على جميع المستويات، والاصل تعزيز الرفاه ورفع مستوى المعيشة، وهو اصل المادة 20، والكويت تستهلك 7٪ من اجمالي عدد الاراضي ومن الـ 7٪ هناك 14٪ اراضي بها بنية تحتية ولكنها ارض فضاء غير مستخدمة، وهل يعقل المتر بـ 1000 دينار وهي ارض لا تطل على نهر او بحر؟ وعندما نتحدث عن مدينة الكويت يجب ان نقارنها بعاصمة وهي ابوظبي، نجد ان اسعار العقارات خيالية في الكويت، واليوم نزل سعر النفط، المفترض الاسعار تنزل على الاقل 30٪، حتى الثري اليوم لا يستطيع شراء بيت، وحتى المناطق الخارجية الاسعار مرتفعة، وكلنا قطع وزير الاسكان شوط في قضية معينة غيروا الوزير ليأتي وزير جديد ويبدأ من جديد.

● الرئيس: هناك طلب باغلاق باب النقاش بعد ربع ساعة من الآن، وهناك طلب بأن تكون الجلسة القادمة بـ 4 و5 فبراير بدلا من 11 و12.

موافقة المجلس على ذلك

● عبدالكريم الكندري: هناك غياب سابق ولاحق وهو خلل من قبل الوزارة المسؤولة لا توجد اي مساع من قبل الحكومة للتصدي لارتفاع الاسعار الا بالدعم، وواضح ان الحكومة موافقة عليه وأنا اتساءل أين الأراضي إذا صرفنا الزيادة وان دفعنا 6 مليارات في الداخل وأموال تدور في الداخل وهناك 13 مليارا تدفع بالخارج وتقدير اللجنة جاءت ولكن من أين ليس موضع رأي أو دراسة للاقتراح وما المعايير وأين معيار العدالة أين الدراسة عن هذا الموضوع والغريب أن بنك التسليف يدعي أن هذه الزيادة ترهق البنك والمادة الثانية من قانون صندوق التنمية الكويتي يحق تقديم مساعدات وفروض للكويت بشرط ألا تزيد على 20٪ من إجمالي رأس صندوق التنمية ونحن أمام اقتراحين كلاهما مر والحكومة دفعتنا لاختيار ايها أخف.

● محمد العبدالله: جملة

دشتي: زيادة القرض الإسكاني متواضعة جداً ولا تكفي لبناء وحدة سكنية

سيف: على وزير التجارة منع تصدير المواد الإنشائية ودعم المواد العازلة

قويعان: زيادة القرض الإسكاني اختبار لجدية الحكومة في التعاون مع المجلس

الحريص: هل زيادة الـ 30 ألف دينار منحة لا تسترد أم سيردها المواطن؟

عسكر: نبارك للشعب الكويتي إقرار منحة الـ 30 ألف دينار مواد بناء

بارك النائب عسكر العنزي لجميع شرائح الشعب الكويتي اقرار مجلس الامة زيادة القرض الاسكاني من 70 الى 100 الف دينار واعتبار الزيادة وقيمتها 30 الفا منحة لا ترد وهي في صورة دعم مواد البناء.

وقال عسكر في تصريح صحافي: ان هذا الانجاز بإقرار منحة الـ 30 الف دينار مواد بناء يحسب للمجلس والحكومة معا، ونتمنى استمرار هذا التعاون بين السلطتين في بقية قوانين الزيادات المالية للتخفيف من معاناة المواطنين. وتابع عسكر: انني كنت من بين مقدمي اقتراح زيادة القرض الاسكاني الى 100 الف دينار، ووعدنا باقرارها، واوفينا بوعدنا وزيادة، حيث تم اقرار الزيادة في صورة منحة لا ترد بقيمة 30 الف دينار مواد بناء وليست قرضا. وشكر عسكر سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك لتوجيهاته للحكومة بتمرير منحة الـ 30 الف دينار مواد بناء، والشكر موصول لوزير التجارة ووزير الدولة لشؤون الاسكان. واضاف عسكر: كما نشكر الاخ رئيس مجلس الامة والاخوة النواب وخصوصا اللجنة المالية لما بذلوه من جهد لاعداد وصياغة قانون زيادة الـ 30 الف دينار بصورته التي اقرها المجلس تخفف من معاناة المواطنين. وتمنى عسكر من الحكومة الاستمرار في تعاونها مع المجلس بعدم عرقلة القوانين الشعبية، لافتا الى ان الاغلبية النيابية ستصوت بالموافقة على قوانين الزيادات المالية في الجلسات المقبلة.

الجلال يهنئ المواطنين بزيادة القرض الإسكاني

هنأ النائب طلال الجلال المواطنين بمناسبة اقرار زيادة القرض الاسكاني المستحقة، مؤكدا ان جلسة الامس هي انعكاس لروح التعاون بين المجلس والحكومة، متمنيا استمرار هذا التعاون عند مناقشة زيادة بدل الايجار وعلاوة الاولاد. وقال الجلال كنا نأمل ان تكون زيادة القرض الاسكاني نقودا، لكن نظرا لكلفتها العالية، حسب ما ابلغت به الحكومة اللجنة المالية، ورفضها له، بل ورده في حال اقراره، وبعد ان رأينا ان الحل الذي انتهت اليه اللجنة المالية هو الانسب والاقل كلفة على المال العام. واوضح الجلال انه بموجب ما اقره المجلس في جلسة اليوم «الامس» فإنه يحق للمواطن الحصول على منحة لا ترد عبارة عن مواد مدعومة يحددها وزير التجارة بقيمة 30 الف دينار بجانب القرض الاسكاني الذي يحصل عليه بقيمة 70 الف دينار. وحذر الجلال من اي تلاعب في اللائحة التنفيذية للقانون، معتبرا ان ذلك في حال حدوثه ستكون كلفته عالية على الحكومة، مطالبا وزير التجارة والصناعة بالاسراع في اصدار اللائحة على ان تنص صراحة على منح المواطن مواد مدعومة بقيمة 30 الف دينار بجانب القرض الاسكاني.

جمعية الصحافيين الكويتية

إعلان

يوم مفتوح للصحافيين والإعلاميين وعائلاتهم في قرية صباح الأحمد التراثية غداً الجمعة

تدعو جمعية الصحافيين الكويتية بالتعاون مع اللجنة العليا لمهرجان الموروث الشعبي الزملاء الصحافيين والإعلاميين وأسرهم لحضور اليوم المفتوح بمقر قرية صباح الأحمد التراثية المقامة على طريق السالمي الكيلو 59 يوم غد الجمعة.

وسيقام حفل غداء على شرف المدعوين من الصحافيين وعائلاتهم وبرنامج ترفيهي تتخلله مسابقات وجوائز للعائلات إضافة إلى جولة لمرافق القرية التراثية.

وسيختتم اليوم المفتوح بحفل تحييه الفرق الشعبية.

للاستفسار برجاء الاتصال على سكرتارية جمعية الصحافيين الكويتية على الهاتف رقم: 24841033 - 24843351

عبدالله العدواني وعادل الجارالله

جمال العمر وفيصل الكندري وسعدون حماد

فيصل الدويسان يرفع عقاله خلال الجلسة

نقاش بين صفاء الهاشم ود. علي العبيدي

الأنباء
الخميس 23 يناير 2014

د.حسين قويعان

د.أحمد بن مطيع

سيف العازمي ود.عبدالرحمن الجيران

صفاء الهاشم

الدويسان: الشعب الكويتي «فاض به» وعلى التجار الوقوف وقفة جدية لحل الأزمة الإسكانية

الراشد: نظريات العجز الإكتواري وعجز الميزانية لا تطبق إلا على المواطن

د. عبدالمحسن المدعج يشرح آلية وزارة التجارة حول دعم السلع

د.علي العمير متحدثا عن الوضع المحلي اقتصاديا

عيسى الكندري وعبدالله العدواني وسعدون حماد وسلطان الشمري

المساعدات الخاصة لا تشكل أكثر من 2٪ من ميزانية الدولة وفي كل الحالات الميزانية يتم اقرارها من قبل المجلس وبإمكان العضو الفاضل الاطلاع على البيانات المالية ومراجعتها في لجنة الميزانيات تحت رئاسة حكيم ولا يجوز إرسال الميزانية إلا بعد موافقة الاعضاء.

● د.عبدالكريم الكندري: في مناقشة الميزانية القادمة ستطرح ملاحظاتنا عليها ولكن الميزانيات السابقة يتحملها من أقرها.

● عدنان عبدالصمد: هناك انطباع لدى الشعب الكويتي تحت باب المساعدات، فهناك نوعان في الباب الخامس ورزا زاد المبلغ سيكون بمرسوم بقانون وقضية الهبات من صندوق التنمية مستردة ومسترجعة وكل قروضها تسترد ما عدا دولة أو دولتين فقط بسبب معين.

● فيصل الدويسان: اللجنة المالية تعرف أننا أمام خيار قبول أو رفض هذا المقترح الدعم بقيمة 30 ألفا وتحسب على ظهر المواطن، ولا أعرف ما السر بألا يتمتع المواطن بخبرات وطنية؟ كيف يرجع هذا الدعم، صندوق الأسرة تجربة مريرة، ماذا فعلتم في صندوق الاسرة اللائحة التنفيذية ما أنزل الله بها من سلطان، النواب مفروزين بعضهم جاء ليبيض وجه الحكومة وبعضهم من يبرئ ذمته، الحكومة مرتاحة عندها بلوك يمشي لها كل شيء، أوجه كلامي للهوامير في البلد الذين يستطيعون الوصول إلى صاحب القرار ويقنعونه بأي شيء، فمن أوجه الديموقراطية هم الهوامير التجار، فكملوا جميكم الآن، الكلمة موجهة للهوامير، الشعب الكويتي فاض به ومصصتم دماء الشعب الكويتي بما فيه الكفاية أيها التجار يا من يملكون القرار في البلد بإمكانكم الوقوف وقفة وطنية عبر الإسهام في حل المشكلة، أين دوركم في هذه المشكلة، من يملك أراضي جنوب السرة وفي كبد ومسألة التحجج بالنفط غير صحيح، أما آن الأوان أن تقول كفى طمعا في هذا البلد، الحكومة ما من رجاء مجلس الأمة ما منه رجا منو نرجوه، حلبتوا البلد.

فكروا في أهل البلد شوي، أتمنى من كبار البلد، ما أرجو البلد ما أرجو من الحكومة أرجو من التجار أن يضغطوا على الحكومة أن تحل هذه المشكلة، دعوا الحكومة تبني وتحرر الأراضي، الحكومة تتفنن في مص دم الشعب فآن الأوان أن نحل هذه المشكلة.

القرض غير كاف وسيجعل من التجار يزيدون في الغلاء ويستغلون الـ 30 ألفا زيادة وجعل المواطن يعاني من جديد، الحل هو أن تكون هناك أخلاق التاجر، أين مواقف التجار المشرفة الآن والمواطن يئن؟ أجدادكم سووها كانوا رجالا، أباؤكم سووها كانوا رجالا، انقذوا الكويت، بريت ذمتي للهوامير التجار.

● عبدالحميد دشتي: لو كان متابعا للنقاش اطمأننا من الحكومة بأن هذا الدعم مجاني وهمنا جميعا أن نحل مشكلة المواطن الكويتي فيما يعنيه وأعتقد أن هناك شيئا فات وأربأ بالمساس بأعضاء اللجنة المالية.

● محمد طنا: نحن المشرعون وسنوقف التجار وغير التجار عند حدهم وإذا الحكومة لم تحسب حساب المواطن نحن الذين سنوقفها عند حدها.

● رياض العدساني: مو معقولة ان توزع الحكومة الهبات بـ 2 ٪ بل أكثر من ذلك، نعم هناك تجار جشعون وهناك تجار شرفاء، ولكن انتم من أعطيتم الحكومة صك البراءة، وحذفتم المحاور في استجواب رئيس الوزراء، الحكومة هي التي تحتكر الأراضي.

● فيصل الشايع: اللجنة المالية تناقش كل الاقتراحات، وأحدها دعم المواد الانشائية ولا نعمم على كل التجار فهناك تجار شرفاء وهناك غير شرفاء.

● محمد الجبري: أمثل الشعب الكويتي وأرجو شطب كلمة النائب عندما جاءنا رد الحكومة برفض المقترح لجأنا الى حلول أخرى، وأصبح عندنا قناعة بأن نقبل هذا التصور لأن الحكومة رفضت الاقتراح والقانون كله.

«الأنباء» نشرت قرارا لمجلس الوزراء في 2013/3/18 أعلنت زيادة القرض الاسكاني، ومن يومها ارتفعت الايجارات.

وزير التجارة: د.عبدالمحسن المدعج

استمعت الى كل كلمة ولم نأت الى مناصبنا إلا لخدمة أبناء الشعب، عندي قناعة كاملة بأن كل من في هذه القاعة يعملون لمصلحة الشعب الكويتي، وموضوعنا هو زيادة القرض الاسكاني من 70 إلى 100، وقدم هذا الاقتراح نواب ومن الطبيعي ان يكون هناك اختلاف في وجهة نظر، وجلسنا مع اللجنة المالية وقدمنا كل ما لدينا وخرجنا بهذا الاقتراح. وهذه ايجابية ووصلنا الى اتفاق يصب في مصلحة أبنائنا، ونحن مؤتمنون على المصلحة العامة اليوم وغدا وبعد غد، وليس لدينا ما نخفيه ولا نحاول وضع العصي في الدولاب.

واذا ارتفعت الزيادة سوف ترتفع المديونية من 70 إلى 100 ألف، معنى ذلك سوف تزيد سنوات المديونية الى 80 سنة هو وأبناؤه سيلتزم بها، فنحن نريد ان نرفع عن كاهله هذه المديونية، فنحن لسنا متعارضين مع أعضاء اللجنة، ولكن تقاربنا الى منتصف الطريق حتى تكون هناك فائدة على ألا تحمل الميزانية عبء دفعة واحدة، ولا تكون مدة هذا القرض تمتد اكثر من 80 سنة يتحمله المقترض، وجهة نظرنا ان الدولة تدعم مواد البناء منذ فترة طويلة وكان محددا السقف الى 600 متر مسطح للبناء أي الدعم على 600 متر مسطح.

ووجدنا ان كل من يريد بناء بيته هو يريد ان يؤمن سكنا لأبنائه، فوجدناهم يتوسعون في البناء على حسابهم، الى 750 مترا أو 800 متر مسطح ويشتري الفارق من جيبه على الخاص لذلك وافقنا على رفع هذا السقف حتى 750 مترا مسطحا كي ننفس عنهم.

ووجدنا ان هناك مواد بالإمكان ان نضع لها دعما وهي التي تستطيع وضع دعم لها مثل بايبات الصحي والكهرباء والسيراميك، ووضعنا في اعتبارنا ان هناك صناعة وطنية واتفقنا على تحريك عجلة الاقتصاد ودورانها في هذه الدولة التي اصبحت شبه راكدة، وسوف يضطر التاجر المستورد الى تخفيض أسعاره، هذه قضايا استوعبناها منطلقين من الفائدة العامة.

● مرزوق الغانم: على المقرر ان يبدأ بتلاوة المواد التي عليها تعديلات.

● يوسف الزلزلة: التعديل قدمناه بعدما اخذنا ضمانا من الحكومة ان الدعم منحة من الحكومة وليس قرضا على ان تستخدم في جميع مواد البناء والمستلزمات التي يحتاجها البناء.

وانتقل المجلس للتصويت على المداولة الأولى من قانون القرض الاسكاني.

● ووافق المجلس على المداولة الأولى، موافق 48، غير موافق 0، ممتنع 1، الحضور 49.

وانتقل المجلس للتصويت على المداولة الثانية، ووافق المجلس على المداولة الثانية واحالة القانون للحكومة.

موافق: 49، غير موافق: 1، ممتنع: 1، الحضور: 50.

وافق المجلس على المداولة الثانية لقانون زيادة القرض الاسكاني واحاله الى الحكومة.

● حمد سيف: يوميا يقال ان الحكومة فاسدة الحكومة ممثلة بالنظام الحاكم والتجار، واهل الكويت كانوا ايام الشح هم من سلف الدولة، والتجار كانوا يقرضون الدولة، وانا اقول الحق، وما يحصل يسيء لنا جميعا.

فيصل الكندري: نبارك للشعب الكويتي على الانجاز ونطالب الحكومة بالتعاون والدعم الاسكاني، والبعض يتطرق انها للتجار، ونحن في اللجنة المالية حريصون على المواطن، وهذا الامر تم بعد دراسة مستفيضة وهذا القانون يخدم المواطنين.

● عدنان عبدالصمد: كان هناك جدل الا يكون كحد اقصى 30 الفا، وآمل في اللائحة التنفيذية ان تعرف الحكومة توجه المجلس وان تعطي الـ 30 الفا كاملة.

● سيف العازمي: نهنئ الشعب الكويتي والنواب على التعاون، ولي الفخر انني من قدم هذا الاقتراح.

● صفاء الهاشم: الحرص على اللائحة التنفيذية ولا نعيد الهم نفسه في قانون صندوق الاسرة.

● يعقوب الصانع: كلمة حق تقال: الاخوان في اللجنة المالية لهم نقطة مضيئة في زيادة القرض الاسكاني والشركات التي تدخل في هذا البرنامج يجب ان تتعهد بعدم رفع الاسعار، ويجب ان يتعهد وزير المالية باعطاء الـ 30 الفا كاملة.

● صالح عاشور: انتظروا المفاجآت والكلام لا يحصل الا بعد صدور اللائحة التنفيذية.

● حسين القويعان: انبه على اللائحة الداخلية، ونتمنى ان تكون على حسب ما يشتريه المواطن والا نحصلها في شركات محددة.

توصيات على التقرير

1 ـ ان يقوم وزير التجارة بموافاة المجلس بتقرير شامل بما تم اتخاذه من البضاعة المدعومة والمواد الجديدة ومرفق بها المواد المنظمة لذلك.

2 ـ منع تصدير اي سلعة من المواد الاولية.

3 ـ اصدار قرار تحديد اسعار المواد الانشائية والبناء.

● وزير التجارة والصناعة: نشكر النواب وملاحظاتهم تصب في مصلحة هذا البلد.

فيما يتعلق بالنية الصادقة ستكون موجودة بإذن الله، خاصة نحن ملتزمون دستوريا على ان نحافظ على المواطن بأن يعيش بكرامة وان تستمر هذه الدولة برخائها ورفاهها، وسنعمل على هذا المستوى وهذا التوازن ونحن مسؤولون عن المواطن غدا وبعد غد، واشكر النواب على رقيهم.

التصويت على المداولة الثانية لقانون دور الحضانة الخاصة.

وجرى التصويت وكانت النتيجة كالتالي:

الحضور: 47، موافقة: 42، عدم موافقة: 0، امتناع: 5.

موافقة ويحال الى الحكومة بعد التأكد من الصياغة من قبل اللجنة التشريعية واللجنة المختصة.

● عبدالصمد: هناك تغيير ويجب وفق القانون، ولا يحال الى الحكومة ويفتح تحقيق في الموضوع.

● مرزوق الغانم: سيتم تغييرها لتتماشى مع ما قلناه امس في المضبطة.

وترفع الجلسة الى 4 و5 فبراير المقبل.

مطيع: زيادة القرض الإسكاني إلى 100 ألف دينار و30 ألفاً أخرى دعم مواد إنشائية

حماد: نطالب بأن يتم السماح للمواطن الكويتي بأن يختار المواد الإنشائية

الهاجري: زيادة القرض الإسكاني لا تكفي لبناء بيت مناسب للمواطن

الفضل: ضرورة تشكيل لجنة لحماية المستهلك وتحديد الرواتب والزيادات

الصانع: مجلس الأمة يساهم في الهدر الحكومي ويجب ألا يكون الدعم محصورا في شركات معينة

العمر: الحكومة لا تعي حقيقة العمل الفني الموضوعي

الحريجي: ليخرج قانون القرض الإسكاني بحلة لا تجعل المواطن تحت رحمة المسؤولين

الكندري: لا مساعي حكومية للتصدي لارتفاع الأسعار

محمد الجبري مستشهدا بـ «الأنباء» اثناء جلسة امس وبجانبه فيصل الكندري

مبارك الخرينج مترئسا جانبا من جلسة امس

التصويت على زيادة القرض الإسكاني

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع	م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد عبدالمحسن المليفي				34	عبدالله مرزوق العدواني	✓		
2	أحمد عبدالله مطيع	✓			35	عبدالمحسن مدعج المدعج	✓		
3	أنس خالد الصالح				36	عدنان سيد عبدالصمد	✓		
4	جابر المبارك الصباح				37	عسكر عويد العنزي	✓		
5	جمال حسين العمر	✓			38	علي سعد العبيدي	✓		
6	حسين قويعان المطيري	✓			39	علي صالح العمير	✓		
7	حمدان سالم العازمي	✓			40	علي فهد الراشد			✓
8	حمد سيف الهرشاني	✓			41	عودة عودة الرويعي	✓		
9	حمود محمد الحمدان	✓			42	عيسى احمد الكندري			
10	خالد الجراح الصباح				43	فيصل سعود الدويسان	✓		
11	خلف دميثير العنزي	✓			44	فيصل فهد الشايع	✓		
12	خليل ابراهيم الصالح	✓			45	فيصل محمد الكندري	✓		
13	خليل عبدالله ابل	✓			46	كامل محمود العوضي	✓		
14	راكان يوسف النصف	✓			47	ماجد موسى المطيري	✓		
15	روضان عبدالعزيز الروضان	✓			48	ماضي محمد الهاجري	✓		
16	رياض احمد العدساني	✓			49	مبارك بنيه الخرينج	✓		
17	سعد علي الخنفور	✓			50	مبارك سالم الحريص	✓		
18	سعدون حماد العتيبي	✓			51	محمد الخالد الصباح			
19	سعود نشمي الحريجي	✓			52	محمد طنا العنزي	✓		
20	سلطان جدعان الشمري	✓			53	محمد عبدالله المبارك	✓		
21	سلمان حمود الصباح				54	محمد مروي الهدية	✓		
22	سيف مطلق العازمي	✓			55	محمد ناصر الجبري	✓		
23	صالح احمد عاشور	✓			56	محمد هادي الحويلة	✓		
24	صباح الخالد الصباح				57	مرزوق علي الغانم	✓		
25	صفاء عبدالرحمن الهاشم	✓			58	منصور فالح الظفيري	✓		
26	طلال سعد السهلي	✓			59	نايف محمد العجمي			
27	عادل مساعد الخرافي				60	نبيل نوري الفضل			
28	عبدالحميد عباس دشتي	✓			61	هند صبيح الصبيح			
29	عبدالرحمن صالح الجيران	✓			62	ياسر حسن أبل			
30	عبدالعزيز عبداللطيف الابراهيم				63	يعقوب عبدالمحسن الصانع	✓		
31	عبدالكريم عبدالله الكندري	✓			64	يوسف سيد الزلزلة	✓		
32	عبدالله ابراهيم التميمي	✓							
33	عبدالله محمد الطريجي	✓				النتيجة النهائية	49		1